

تدريب العلماء على الأزهرية

في ماليزيا

هيروكو كوشيموتو

أستاذ مساعد في كلية اللغة والإدارة، الجامعة

الإسلامية العالمية بماليزيا.

إعداد : شّي

نسخة من الكتيب بالانجليزية 

دخول الحداثة على الأزهر

[[بدأ تحول الأزهر إلى مؤسسة حديثة للتعليم الديني في سبعينيات القرن التاسع عشر، مع إدخال مواد جديدة وطرق جديدة في الامتحانات. جاء أول تغيير مهم في النظام مع صدور قانون عام 1896 تحت تأثير محمد عبده، الذي دعا إلى تحديث الأزهر. وأدخل القانون نظاماً جديداً مدته ثماني سنوات من التعليم الثانوي وأربع سنوات من التعليم العالي، مع إجراء امتحانات الشهادة في كل مستوى. ومع ذلك، لم تبدأ عملية التحول الجذري للأزهر إلى مؤسسة حديثة إلا في عام 1911.]]

[[ومن العوامل التي لعبت دوراً في هذا التحول السياسات الجديدة للأزهر، فضلاً عن إنشاء دورات تحضيرية متميزة للأزهر في ماليزيا. تم إصلاح الأزهر كجامعة حديثة في عهد عبد الناصر في الخمسينيات من القرن الماضي، حيث أصبحت جامعة الأزهر ومدارسها الابتدائية والثانوية تحت سيطرة حكومة عبد الناصر بالكامل بعد ثورة عام 1952. وجاءت ميزانية الأزهر لتوزعها

الحكومة وتم زيادة تمويلها. بشكل عام، تم توسيع فرص التعليم والتوظيف في ظل الحكومة الجديدة. تم إدخال نظام الامتحانات الموحد للتحضير لتوسيع التعليم العالي. وهذا ما دفع الأزهر إلى التركيز بشكل أكبر على المواد غير الدينية من أجل ضمان توظيف الخريجين وجذب الطلاب. وفي عام 1960، افتتح الأزهر كليات جديدة للتجارة والهندسة والزراعة والطب، بالإضافة إلى الأقسام العربية والإسلامية التقليدية. ونص قانون عام 1961 على أن شهادة المدرسة الأزهرية الثانوية تؤهل الطالب لدخول أي جامعة في مصر، مما يجعل نظام المدارس الأزهرية مساويا تماما لنظام المدارس الحكومية. الإصلاح الحديث للأزهر جعل المؤسسة جزءًا من نظام التعليم الوطني في مصر، وبالتالي جعل العلماء جزءًا من النظام المدرسي البيروقراطي. [[

]] لم تبدأ عملية التحول الجذري للأزهر إلى مؤسسة حديثة إلا في عام 1911. يشير إيكسل إلى التحول الذي حدث بعد قانون 1911 على أنه "بيروقراطية"، ويشير إلى أن العديد من مؤسسات التعليم الديني في جميع أنحاء مصر تم ترتيبها في تسلسل هرمي وُضع الأزهر في القمة. وتم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وتم تخصيص أربع سنوات لكل منها.

تغيرت أيضًا القاعدة الاقتصادية لنظام التعليم خلال هذه الفترة. وبعد استقلال مصر عام 1922، بدأت الحكومة المصرية في السيطرة على دخل الوقف الذي كان يدعم استقلالية علماء الأزهر. واكتملت هذه السياسة، التي تهدف إلى كسر القاعدة الاقتصادية للعلماء، في عام 1954 في ظل نظام عبد الناصر. وكان الإصلاح الوارد في قانون عام 1930 على نفس القدر من الأهمية: فهو يهدف إلى ضمان التوظيف لخريجي الجامعة. في هذا الوقت تم تغيير اسم مؤسسة التعليم العالي لمدة أربع سنوات من (الجامع) إلى (الجامعة)؛ كما أصبحت درجات الجامعة مساوية لدرجات الجامعات الوطنية و أعيد ترتيب المرحلتين الابتدائية والثانوية إلى أربع سنوات من التعليم الابتدائي (الابتدائية) وخمس سنوات من التعليم الثانوي (الثانوية). و حصل الطلاب الذين اجتازوا الامتحان الأخير في المدرسة الثانوية على شهادة باسم « الشهادة الثانوية »، وتمت زيادة حصة المواد العالمية إلى ما يصل إلى 30 ٪ من المنهج الدراسي. يشير ايكسل إلى هذه الميزة للتحويل في الثلاثينيات باسم "الاحترافية".

تصدير الأزهر للحدثة

]] ■ وفي أوائل القرن العشرين بدأ تفضيل مكة كوجهة رئيسية للتعليم الإسلامي العالي يتغير، وبدأ العديد من طلاب الملايو الدراسة في الأزهر بالإضافة إلى مكة.

■ كان وان أحمد زين الفتاني (1856-1908) من أوائل الطلاب الملايو أو الجاويين في الأزهر. ولا يزال أحمد الفتاني يعتبر أحد أبرز مصادر التعليم الإسلامي التقليدي في شرق آسيا، بعد أن قام بتحرير ونشر العديد من الكتابات الدينية لعلماء الملايو القدامى، وخاصة أولئك الذين كانوا نشطين في القرن الثامن عشر. غالبية الجاويين الذين كانوا من العلماء النشطين في القرن العشرين والذين تلقوا تعليمهم في مكة قد درسوا على يد أحمد الفتاني. ومع ذلك، بدأت الملايو تشهد زيادة تدريجية في عدد الطلاب العائدين الذين استوعبوا المثل الإصلاحية التي يمثلها محمد عبده. وقد فضل هذا النهج التعامل مع المصادر الإسلامية الأصلية بهدف تفسيرها في ضوء العقل والاحتياجات الحديثة، على عكس تقليد المذهب الشافعي، الذي كان الممارسة

التقليدية في المنطقة. ورغم أن هذا المنهج كان سلفيا في منهجيته - نظرا لتأكيدِه على العودة إلى النصوص الأصلية - إلا أنه اعتبر حدثا لأنه فضل إعادة تفسير النصوص الأساسية في ضوء الاهتمامات الحديثة بدلا من الالتزام الصارم بمواقف محددة لمدرسة فكرية

كان طاهر جلال الدين (1869-1956) أول خريجي الأزهر، وقد اشتهر بنشر الإصلاحية على طريقة محمد عبده من خلال مجلته الإمام (1906-1908). كما ساهم طاهر جلال الدين وغيره من كُتّاب مجلة الإمام في إنشاء المدارس الإسلامية الحديثة، والتي كما هو الحال مع الإصلاحات التي بدأت في الأزهر في عهد محمد عبده، جمعت بين التعليم الديني والتعليم الحديث. وكان المثال الأول لهذه المدارس الإسلامية هو مدرسة الإقبال، التي أنشئت عام 1907 في سنغافورة. [[

]] كان طاهر جلال الدين (1869-1956) من أوائل العائدين البارزين. ولد في سومطرة الغربية، وانتقل إلى مكة عام 1880م ودرس هناك لمدة ثلاثة عشر عاماً. ثم واصل دراسته في الأزهر لمدة أربع سنوات حتى عام 1897. وكما ذكرنا أعلاه، كان الأزهر في ذلك الوقت يشهد بداية إصلاح كبير تحت تأثير محمد عبده.

تولى جلال الدين دراسات اللغة العربية والشريعة والرياضيات. أثناء إقامته في القاهرة، تأثر بشكل كبير بالأفكار التقدمية للأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا. وبعد الدراسة مرة أخرى في مكة لعدة سنوات، عاد أخيرًا إلى مالايا في عام 1900 وانضم إلى مجلة الإمام. مما ساهم في انتشار الأفكار الإصلاحية. كما عمل مدرسًا ومديرًا لمدارس دينية مختلفة في بينانج وبيراك، وكان مديرًا للمدارس الحكومية في جوهور. والعائدون من الأزهر في ذلك الوقت لم يساهموا بالضرورة في الترويج للأفكار الإصلاحية. وكان هناك بعض العائدين من الأزهر لعبوا أدوارا مهمة في مجلس دين كيلانتان الذي كان مؤيدا للإصلاح الاجتماعي، لكنه حافظ بشكل واضح على موقف تقليدي من حيث المنهجية الشرعية التي تلتزم بأراء المذهب الشافعي.]]

]] ينبغي تحليل انتشار المدارس الدينية الحديثة وتبنيها لنموذج الأزهر مع أخذ عاملين في الاعتبار. الأول هو البيئة التعليمية الماليزية، والآخر هو تحديث الأزهر.]]

]] أما التأثير الأهم والأطول أمداً فقد تم ممارسته من خلال جوانبه المؤسسية. وقد كان الأزهر نفسه، باعتباره نموذجًا لنظام

المدارس الدينية الحديثة ووجهة بديلة للتعليم العالي، هو الذي أدى إلى إضفاء الطابع الأزهري على تدريب العلماء في ماليزيا [[وكما أكدت الدراسات السابقة، فإن العائدين من الأزهر جلبوا بالفعل أفكارًا وأيديولوجيات جديدة إلى وطنهم في أوائل القرن العشرين. ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من الطلاب لم يؤد إلى نزاعات دينية أو عدم استقرار سياسي. وبدلاً من ذلك، تم إرسال الطلاب بدعم من حكومات الولايات والمكاتب الدينية في الولاية، وتم استغلالهم في سياسة الأسلمة عند عودتهم.]]

[[بل إن الطلاب الماليزيين الذين درسوا في الجامعات الغربية وانضموا إلى الحركات الإسلامية العالمية هناك هم الذين كان لهم تأثير مباشر أكثر على حركات الصحوة الإسلامية في ماليزيا في السبعينيات، كما في حالة رزالي نواوي وبدر الأمين باهاروم أعلاه.

وكان لتدريب العلماء على الأزهرية تأثير كبير على تطور الإسلام في ماليزيا. وكانت النتيجة المباشرة إنشاء نظام تعليم ديني حديث وموحد في ماليزيا.]]

أداتية الدين الأزهري في يد حكومة ماليزيا العالمية 

[] لقد تغير الوضع بشكل جذري في التسعينيات. وعلى الرغم من أنه من النادر أن تكون الإحصائيات المسجلة في المدارس والمكاتب الدينية دقيقة تمامًا، فمن الواضح أن عدد الطلاب في المدارس الدينية قد بدأ في الزيادة في أواخر الثمانينات - على سبيل المثال، مدرسة النهضة، إحدى المدارس الدينية. لم يكن عدد الطلاب في المدارس الدينية الشهيرة في « قدح » يتجاوز 300 طالب قبل عام 1983، لكن هذا العدد تضاعف بحلول عام 1986 ووصل إلى 1400 في عام 1988. وقد نتجت هذه الزيادة عن النهضة الإسلامية في ماليزيا التي ظهرت في السبعينيات، وما يسمى بـ « سياسة الأسلمة » التي روجت الحكومة الماليزية لها بشكل مكثف بعد الثمانينيات . وفي أوائل 1979 بدأت قادة الحركات الإسلامية خصوصاً أعضاء رابطة الشباب المسلم الماليزي ABIM بانتقاد تعليم المدارس الحكومية التي كانت تقدم القليل من المعرفة الإسلامية وكان بها عدد قليل من فصول التعليم الديني. وقد وظفت حكومة مهاتير، التي تأسست عام 1981، العديد من قادة هذه الحركات من أجل إدراج العناصر الإسلامية في مختلف جوانب سياسة الحكومة.

فيما يتعلق بالتعليم، تم تقديم منهج جديد يؤكد على القيم الإسلامية، حيث تم تخصيص ضعف عدد الساعات الدراسية (240 دقيقة أسبوعيًا) للمواد الدينية، بالإضافة إلى دمج العناصر الإسلامية في مواد وعناصر الحياة المدرسية الأخرى . كما تم توسيع فرص الحصول على التعليم العالي الإسلامي داخل البلاد. كان إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية، في عام 1982، أحد النتائج الأكثر أهمية رمزيًا لسياسة الأسلمة في ظل حكومة مهاتير، وكان تطورًا رفع توقعات الآباء للتعليم الديني. ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم الإسلامي، لم تقم الحكومة بتيسير التعليم العالي الإسلامي فحسب، بل خلقت أيضًا فرص عمل لخريجي المدارس الدينية. وعززت هذه الإجراءات الخيارات المستقبلية لخريجي المدارس الدينية، وجعلت التعليم الديني، بما في ذلك الدراسة في جامعة الأزهر، مهما للعثور على وظائف كمدرسين دينيين أو في المكاتب الحكومية.

■ أدى إدخال المنهج الأزهري الموحد الجديد على مستوى الدولة، والذي حدث حوالي عام 1994، إلى زيادة شعبية الدراسة في الأزهر. على سبيل المثال، في عام 1994، استوردت إدارة الشؤون الدينية بولاية « قدح » رسميًا مناهج الأزهر بناءً على

اتفاقية بين الإدارة وجامعة الأزهر. وأطلقت منهجًا جديدًا أطلق عليه "منهج معهد بحوث"، والذي اتبع نظام معهد بحوث الخاص بمدرسة الأزهر الثانوية للطلاب الأجانب. كما تم إدخال الامتحان المشار إليه باسم Sijil Tinggi Agama (الشهادة الدينية العليا)، وتم إصدار الشهادة باسم القسم. و تم استيراد الكتب المدرسية لمعهد بحوث من مصر وأعيد طبعها في قذح حاملةً شعار مجلس قذح الديني وتم توزيع الكتب المدرسية على المدارس الدينية من قبل الأقسام. والآن أصبح واضحًا للجميع أن الدراسة في المدرسة الدينية هي في الواقع إعداد للدراسة في الأزهر؛ وإذا لم يذهبوا إلى الأزهر، فإن خريجي المدارس الدينية سيدخلون قسم الدراسات الإسلامية في إحدى الجامعات المحلية، مما يضمن لهم أن يصبحوا على الأقل مدرسين للدين في مدرسة ابتدائية. بلغ عدد الطلاب في المدارس الدينية ذروته في التسعينيات. وبالنظر مرة أخرى إلى مثال ولاية قذح، نجد أن عدد الطلاب في المدارس الدينية المستقلة هناك كان 21.175 في عام 1994، ووصل إلى ذروته عند 23.556 في عام 1995. وانخفض العدد قليلاً بعد عام 1996، لكنه ظل يتجاوز 20.000 حتى عام 2001

■ أدى هذا المنهج الجديد ونظام الامتحانات المرتبط به، لأول مرة، إلى توحيد المعايير البيروقراطية للمدارس الدينية المستقلة. قبل ذلك، كانت المدارس الدينية المستقلة حرة بشكل أساسي في اختيار المحتوى التعليمي: كانت هناك مبادئ توجيهية فضفاضة كشرط للحصول على المساعدة المالية من المكاتب الدينية الحكومية، ولكن لم يكن هناك سوى القليل من البيروقراطية في تنفيذها. ومع ذلك، فقد تم تحقيق هذا التوحيد دون أي عوائق، لأن المدارس الدينية المستقلة كانت لديها بالفعل أنظمة مماثلة نتيجة اعتمادها المنهج الأزهرى. بمعنى آخر، قام الأزهر، باعتباره نموذجًا للتعليم الديني، بإعداد المدارس الدينية المستقلة في ماليزيا للتوحيد والبيروقراطية التي ستأتي لاحقًا.

■ السيطرة الوطنية (الفدرالية) على المدارس الدينية والدراسة في الأزهر : وفي أواخر التسعينيات، بدأ توحيد المعايير أخيرًا على المستوى الفيدرالي. كان أول تغيير جذري هو إدخال الامتحان المعياري الفيدرالي، "Sijil Tinggi Agama Malaysia" (الشهادة الدينية الإسلامية العليا الماليزية)، في عام 2000. وكان هذا الاختبار مبنياً على مذكرة التفاهم الموقعة في 18

نوفمبر/تشرين الثاني 1999 بين الأزهر و وزارة التعليم الماليزية لإطلاق نظام الشهادة الواحدة في ماليزيا. ووفقاً لمسؤولين في الوزارة، فقد اشتكى الأزهر من أن بعض الطلاب الماليزيين يدخلون الأزهر بمستوى أقل من القدرة ويستغرقون وقتاً أطول للتخرج. وبالتالي، كان الغرض من تقديم STAM هو « التأكد من أن جميع طلابنا الذين يدخلون الأزهر متميزون » ، وتضمنت المذكرة أحكاماً تنص على أن الأزهر سيقبل STAM فقط، بدلاً من الـ 26 شهادة الحاليين التي تصدر عن مختلف الإدارات والمدارس الدينية؛ سيكون المنهج الدراسي لامتحان STAM هو منهج معهد البحوث الإسلامية والكتب الدراسية في ذلك المنهج هي عينها كتب معهد البحوث و سيعطي الأزهر حقوق تأليف ونشر الكتب المدرسية (©) إلى وزارة التعليم الماليزية؛ وسيتم إعداد الامتحان من قبل الوزارة بمساعدة الأزهر إذا لزم الأمر. علاوة على ذلك، وكجزء من شرط قبول الأزهر لطلاب STAM، تضمنت المذكرة شرطاً يقضي بضرورة حيازة الطلاب أيضاً لشهادة التعليم الماليزية، أي شهادة إتمام منهج التعليم الثانوي من وزارة التربية والتعليم الماليزية. وهذا يعني أنه لأول مرة، لم يُسمح للطلاب الذين درسوا المواد الدينية فقط بدخول الأزهر؛ وكان ذلك يعني

أيضًا أن المدارس الدينية يجب أن تكون جادة بشأن المناهج الحكومية للمواد غير الدينية إذا أرادت إرسال طلابها إلى الأزهر. جاءت الخطوة الأخيرة من الحكومة الفيدرالية للسيطرة على المدارس الدينية مع الإعلان المفاجئ لرئيس الوزراء مهاثير أنه في أكتوبر 2002 سيسحب الدعم المالي المقدم للمدارس الدينية المستقلة. قدمت وزارة التعليم قدرًا متواضعًا من الدعم المالي للمدارس الدينية المستقلة منذ نهاية عام 1957، لكن الحكومة قالت الآن إنه من الضروري سحب هذا الدعم من أجل مراجعة مستوى التحصيل غير المرغوب فيه لطلابها. وذكر أيضًا أن بعض هذه المدارس كانت تلهم الطلاب بمشاعر متطرفة ومناهضة للحكومة. وعلى الرغم من أن المبلغ لم يكن كبيرًا لدرجة أن خسارته لم تؤد على الفور إلى خلق أزمات مالية لهذه المدارس، إلا أن سحب الدعم الرسمي جعل الآباء مترددين في تسجيل أطفالهم لأنهم أصبحوا الآن خائفين من أن يتم تصنيفهم كمناهضين للحكومة. انخفض عدد الطلاب في المدارس الدينية بسرعة، واضطرت بعض المدارس الصغيرة إلى الإغلاق. شكلت الحكومة الفيدرالية لجنة لمناقشة حل للوضع، وعرضت على المدارس الدينية خيارًا: إما أن تكون مدارس مدعومة بالكامل

من الحكومة تابعة لوزارة التعليم أو مدارس مستقلة تمامًا دون أي دعم من الوزارة. ونتيجة لذلك، وبحلول يناير/كانون الثاني 2006، تم تسجيل 134 من أصل 305 مدرسة دينية مستقلة باعتبارها مدارس مدعومة بالكامل من الحكومة؛ وهذا يعني أن المدارس الدينية التي اختارت أن تحظى بدعم الحكومة أصبحت مندمجة بالكامل في بيروقراطية الدولة. وكان هذا التدريب الأزهري للعلماء مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بعمليات التحديث وإضفاء الطابع البيروقراطي على التعليم الديني. كان تدريب العلماء نشاطًا مستقلًا منذ ما قبل إدخال نظام التعليم الحديث ومع تطور نظام التعليم العالمي الحديث، اعتمد التعليم الديني لتدريب العلماء تدريجيًا أشكالًا تنظيمية حديثة. وقد قدم الأزهر أفضل نموذج للنوع الجديد من تدريب العلماء، ليحل محل تعلم الكُتّاب التقليدي الذي كان يعتمد على نموذج المسجد الحرام. ونتيجة للجهود المستقلة من جانب بعض المدارس لاستيراد نموذج الأزهر، أصبحت المدارس الدينية في جميع أنحاء ماليزيا أكثر تشابهًا مع بعضها البعض، وهذا ما مهد الطريق للتوحيد على مستوى الدولة بناءً على نموذج المنهج الأزهري. علاوة على ذلك، فإن إدخال المنهج الأزهري على مستوى الولايات أدى

بدوره إلى تكييف عملية توحيد المعايير على المستوى الفيدرالي، والتي تعتمد مرة أخرى على الأزهر. وهكذا، تم الترويج لتدريب العلماء على الأزهرية في البداية من قبل قادة أفراد، ثم من قبل المكاتب الدينية في الدولة، وأخيرًا من قبل وزارة التعليم الفيدرالية. وفي الوقت نفسه، عززت عملية الأزهرية هذه دمج تدريب العلماء في بيروقراطية نظام التعليم الحديث. وبعبارة أخرى، أدى تدريب العلماء على الأزهرية إلى سيطرة الحكومة على العلماء، مما أدى إلى تقليص نطاق انتقاد الحكومة لهم. [[في البداية، كان استيراد المناهج الأزهرية مبادرة مستقلة من جانب المدارس الدينية، ولكن لاحقًا تم الترويج لها من قبل حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية. وأدى هذا بشكل غير مباشر إلى سيطرة الحكومة على العلماء. وفي الواقع، ليس من غير المألوف أن تعمل حكومات الدول ذات الأغلبية المسلمة على دمج نظام تدريب العلماء في البيروقراطية الوطنية من أجل وضع العلماء تحت سيطرة الحكومة. ومع ذلك، فإن السمة الفريدة لعملية البيروقراطية في ماليزيا هي أنه تم تسهيلها من خلال استيراد نظام الأزهر؛ وبعبارة أخرى، أدت البيروقراطية بشكل غير مباشر إلى السيطرة على العلماء في ماليزيا.

وأدت أزهرية المناهج المدرسية الدينية إلى تعميم الدراسة في الأزهر. ومع تزايد مستوى الدعم الرسمي، جعل ذلك الدراسة في الأزهر أسهل وأكثر سهولة [[

■ كم استفاد الأزهر من تعليم الأعاجم ؟

- [1] وبالتزامن مع هذا التحول، بدأ الأزهر منذ عشرينيات القرن الماضي في قبول المزيد والمزيد من الطلاب الأجانب. وقد تم التأكيد على هذه السياسة بشكل أكبر في الخمسينيات عندما قدم الأزهر منذًا سخية للطلاب الأجانب، مما ساهم في زيادة سريعة في أعدادهم، خاصة من الدول الآسيوية. كما تم إنشاء الدورة التحضيرية للطلاب الأجانب (معهد بحوث)
- تم افتتاح أول كلية للطالبات عام 1962، وتزايد عدد الطالبات الأجنبية في السبعينيات.
- ارتبط إنشاء مؤسسات التعليم العالي الإسلامية في ماليزيا على غرار نموذج الأزهر بالتطورات التي شهدها الأزهر نفسه.
- في عام 1955، تم إنشاء كلية الإسلام الماليزية كأول مؤسسة للتعليم العالي الإسلامي في ماليزيا. وكانت ثمرة جهد طويل يعود إلى العشرينيات من القرن الماضي من جانب الزعماء المسلمين في ماليزيا؛ ولكن على الرغم من مشاركة مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات الإسلامية، إلا أنه لم يكن من

الممكن تحقيق ذلك بدون دعم السلاطين (حكام الولايات الماليزية)، وخاصة سلطان سيلانجور. [[

]] وبغض النظر عن النوايا من وراء إنشائها، كانت كلية الإسلام الماليزية بمثابة البوابة الرئيسية للأزهر بسبب الانسجام بين مناهجهما . في البداية، كانت المدرسة تضم سنتين من الدورات التحضيرية وخمس سنوات من التعليم العالي. وفي عام 1961، تمت دعوة محمود شلتوت، عميد الأزهر المعين من قبل حكومة عبد الناصر، إلى كلية الإسلام لمناقشة المنهج الدراسي. ووافق على الاعتراف بالشهادة العليا في كلية الإسلام كمعادل لدرجة البكالوريوس في الأزهر، وقبول حاملي تلك الشهادة في دورة الماجستير في الأزهر. كما وافق الأزهر على إرسال مدرسين إلى كلية الإسلام. ونتيجة لذلك، نجح عشرة من خريجي كلية الإسلام في الالتحاق بدورة الماجستير في الأزهر عام 1963. ومع ذلك، سرعان ما حولت كلية الإسلام نظامها التعليمي من أجل التركيز على التعليم الثانوي، لأنها لم تتمكن من الحفاظ على إنجازات طلابها في المستوى الأعلى. ومنذ ذلك الحين، لعبت كلية الإسلام دورًا في جمع الطلاب المتفوقين من جميع أنحاء ماليزيا لتدريبهم إعداديًا وإرسالهم إلى الأزهر.

كان لتأسيس كلية الإسلام تأثير في تعزيز توحيد المناهج الدراسية في المدارس الدينية، حيث أصبح لدى هذه المدارس الآن فرصة لإرسال طلابها إلى الجامعات من خلال إعدادهم لدخول كلية الإسلام، حتى لو لم يتمكنوا بمفردهم من إعداد طلابهم للحياة الجامعية. في عام 1963، تم إنشاء Yayasan Pengajian Tinggi Islam Kelantan (YPTIK)؛ مؤسسة كيلانتان للتعليم الإسلامي العالِي) في كيلانتان، حيث لعبت دورًا مشابهًا لدور كلية الإسلام. جعلت هذه المؤسسات الدراسة في الأزهر في متناول الطلاب الماليزيين. [[

]] حتى هذه اللحظة، كان إدخال المنهج الأزهرِي بمثابة جهد مستقل دون أي دعم مؤسسي. بدأت أول مبادرة رسمية نشطة للتوحيد القياسي على أساس المنهج الأزهرِي في السبعينيات.

■ تم إنشاء المجالس الدينية للولاية - التي ظهرت لأول مرة في كيلانتان عام 1915 - في جميع الولايات الثلاث عشرة بحلول أوائل السبعينيات. بدأت هذه المجالس الدينية في تقديم الدعم المالي للمدارس الدينية المستقلة، وفي بعض الحالات زودت هذه المدارس بمجموعات محددة من المبادئ التوجيهية. كانت

ولاية كيلانتان واحدة من أوائل الولايات التي استوردت المنهج الموحد المعتمد على الأزهر. وكان أحد أسباب هذه المبادرة هو انخفاض شعبية المدارس الدينية، والذي نتج عن توسيع الفرص التعليمية للمسلمين في نظام المدارس الحكومية.

■ توسعت الفرص التعليمية للمسلمين، الذين يشكلون الأغلبية

في ماليزيا، بسرعة بعد أواخر الستينيات. [[

]] أدى هذا التوسع في الفرص التعليمية في نظام المدارس

الحكومية إلى انخفاض عدد الطلاب في المدارس الدينية. على

سبيل المثال، كان لدى كيلانتان، التي كانت لقرون أكبر مركز

للتعليم الديني، 182 مدرسة دينية في عام 1962، لكن العدد

انخفض إلى 158 في عام 1968 و89 في عام 1972. وكان أحد

الاستجابات لذلك هو مبادرة من جانب المدارس الدينية والمكاتب

الدينية الحكومية وطالبت بإدخال مناهج الأزهر بشكل أكثر

انتظاما

من أجل ضمان فرص أكبر للتعليم العالي. قدم المجلس الديني

لولاية كيلانتان منهجًا وامتحانات وشهادة موحدة في عام

1971. وأدى إدخال الشهادة الموحدة إلى إلغاء الشهادات التي

كانت تصدرها كل مدرسة على حدة في السابق. على الرغم من

أن الدول الأخرى سرعان ما أدخلت سياسات مماثلة، إلا أنها
تعرضت للضغط [[

]] في منتصف عشرينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كانت
مجلة بينجاسوه ، وهي المجلة التي يصدرها مجلس الدين في
كيلانتان منذ عام 1918، تنشر في كثير من الأحيان أخبارًا من
الشرق الأوسط.

غطت المجلة موضوعات متنوعة، من بينها حياة الماليزيين في
مصر، وكيف كانت الدراسة في الأزهر، من وجهة نظر الماليزيين
في مصر.

أشارت بنجاسوه مرارًا وتكرارًا إلى فائدة التعليم في الأزهر، وربما
ساهم ذلك في شعور الجمهور الواسع النطاق بالحنين إلى تلك
المؤسسة باعتبارها مكانًا للتعليم العالي.

بالإضافة إلى التقارير في المجلات المنشورة باللغة الماليزية،
طلاب الجاوي في مصر نشروا مجلاتهم الخاصة. ومن أشهرها
كتاب سيروان أزهر (نداء الأزهر)، الذي نشره طلاب الجاوي لأول
مرة في أكتوبر عام 1925 وتم تداوله بين الزعماء الدينيين
والطلاب في جميع أنحاء أرخبيل الملايو.

ومن خلال هذه الشخصيات والمجلات البارزة، تعرف الناس في شبه جزيرة الملايو على الأزهر باعتباره وجهة للمعرفة الدينية واعترفوا بسلطته.

تنعكس سمعة الأزهر المتزايدة في الأخبار المتعلقة بالحجاز أثناء الحرب بين الشريف حسين وابن سعود. وقد نشرت بنجاسوه مرارا وتكرارا آراء علماء الأزهر من أجل إقناع الماليزيين بأن "الوهابيين" هم جزء من المجتمع المسلم السني ولا يتعارض مع أي من المذاهب الأربعة.¹

ويمكن العثور على نفس الموقف في مقال آخر يشير إلى علماء الأزهر دعماً لانتقاداتهم لسياسات مصطفى كمال العلمانية. يعتبر موقف مجلة بنجاسوه مهمًا لأنها كانت من بين المجلات القليلة التي اتخذت موقفًا واضحًا في الدفاع عن الطريقة التقليدية في الالتزام بالمذهب. وبسبب هذا الموقف، لم تكن بنجاسوه مفضلةً من قبل القادة المسلمين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية فحسب، بل أيضًا من قبل

¹ حينما كان الخلاف مع « الوهابية » سائغاً !

العلماء التقليديين الذين تعلموا عادةً في مكة وقاموا بالتدريس
في الكتاتيب . [[

]] التقى سيد حسن بالعديد من العلماء المصريين المشهورين،
مثل محمد جوهرى الطنطاوي، من أجل إيجاد وسيلة لاستخدام
الوقف لمساعدة الطلاب الجاويين. وبمساعدة هؤلاء العلماء
المشهورين، التقى سيد حسن بوزير الأوقاف ورئيس الوزراء سعد
زغلول لمعالجة المشكلة، وكذلك طلب أموال لإرسال المعلمين
إلى الملايو. وبعد المناقشة، قرر الوزراء تعيين لجنة تتألف من
عدد من العلماء بالإضافة إلى سيد حسن، للاهتمام بالأمر.
وتعهدت اللجنة أيضًا بأنه بدلاً من إرسال علماء مصريين إلى
ماليزيا، سيقومون بتعليم الطلاب الماليزيين في مصر إلى
مستوى كافٍ لتلبية متطلبات التدريس في مدرسة سيد حسن.
ومن ثم، فقد اتفقوا على بذل الجهود لتحسين وضع الطلاب
الماليزيين في حياتهم اليومية وفيما يتعلق بدراساتهم. وكان
سيد حسن قد استأجر منزلاً لإيواء حوالي عشرة طلاب من الملايو
كانوا يقيمون في السكن (الرواق) بالأزهر، لكن حالته لم تكن
مرضية. وبمساعدة اللجنة، لم يتم توفير السكن لهم فحسب، بل
جاء المعلمون أيضًا لإلقاء محاضرات خاصة في مسكنهم الجديد.

ويتوافق هذا الدعم النشط الذي قدمه الأزهر مع السياسة العامة في ذلك الوقت لتعزيز نفوذ الجامعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وفي عشرينيات القرن الماضي، اتفقت الحكومة المصرية والأزهر على الزيادة التدريجية في ميزانية الأزهر وزيادة عدد الطلاب الأجانب. والحقيقة أن اللجنة التي بحثت موضوع طلاب الجاوي قد تم إنشاؤها كأحد الفروع التابعة لـ «

لجنة الطلاب الشرقيين» [[

] أدى إدخال منهج معهد بحوث والامتحانات الموحدة الجديدة على مستوى الدولة في عام 1994 إلى تسهيل مواصلة الطلاب دراستهم في الأزهر.

تم تحسين نظام دعم الحياة الطلابية في مصر من قبل حكومة كل ولاية أيضًا. بالإضافة إلى رابطة طلاب فيدرالية، رابطة الملايو لجمهورية مصر العربية (PMRAM)

تم الاعتراف رسميًا برابطة الطلاب في كل ولاية وتم تزويدها بميزانية من حكومة الولاية. كما قامت حكومات الولايات بتوسيع وإعادة بناء سكن الطلاب لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب.

تم إرسال 66 موظفًا حكوميًا من قبل كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لرعاية طلابهم، بالإضافة إلى هذا الدعم والحماية الرسمية حفزت الأخبار الواردة من كبار السن والأصدقاء الذين كانوا يدرسون بالفعل في الأزهر الطلاب الصغار الذين كانوا لا يزالون في المدارس الدينية على الدراسة هناك. اليوم، معظم المرشحين للدراسة في الأزهر لديهم بالفعل أصدقاء مقربون أو أشقاء أو أبناء عمومة هناك يزودونهم بالمعلومات وسيساعدونهم عند وصولهم. [[إن الجمع بين سمعته كأعلى مركز للتعليم الإسلامي وإمكانية الوصول إلى الدعم وتوافره يساهم في تدفق الطلاب الماليزيين إلى الأزهر اليوم.]]

[[لقد تغيرت تجارب الطلاب في الأزهر، بل ومعنى الدراسة فيه، مع ازهريّة المدارس الدينية في ماليزيا وتعميم الدراسة في الأزهر. ولم يعد الأزهر هو الاختيار الحصري للتعليم الإسلامي العالي، ولم يعد يتم الاحتفال بخريجي الجامعة كأشخاص ذوي معرفة خاصة. ومع ذلك، لا يزال الأزهر يجذب عددًا كبيرًا من الطلاب الماليزيين، ليس فقط بسبب سهولة الوصول إليه والدعم

الرسمي المقدم لهم، ولكن أيضًا لأنه يمثل أعلى مستوى من
التعليم الإسلامي. [[

]] لقد ظل تأثير الأزهر كنموذج مؤسسي، وخاصة في المرحلة

الثانوية، غير محدود، حتى عندما تولت الجامعات المحلية

مسؤولية التعليم الديني العالي في ماليزيا. [[

]] ملاحظات

1. في عام 2011، كان هناك 10758 طالبًا ماليزيًا في مصر، منهم

4736 في تخصص الدراسات الدينية والدراسات العربية، وأغلب

هؤلاء في الأزهر. هذه البيانات مقدمة من فرع وزارة التعليم

الماليزية بالسفارة الماليزية في مصر. الرقم دقيق اعتبارًا من 24

نوفمبر 2011، انظر الموقع :

<http://www.educationmalaysiaegypt.net>

، تم الدخول إليه في 17 نوفمبر 2012 . [[

أرشيف الموقع]

https://web.archive.org/web/20120801000000*/http://w

[www.educationmalaysiaegypt.net

■ كم استفاد الطلاب الملايو من التعليم الأزهرى ؟

[[أما بالنسبة لما تعنيه الدراسة هناك، فيوضح الفصل أن زيادة الوصول إلى الأزهر قد غير بشكل كبير المكاسب التي يمكن للطلاب الاستفادة منها عند عودتهم من مصر. في الستينيات، كانت الدراسة في الأزهر أمرًا نادرًا، ولأنها كانت نادرة جدًا على وجه التحديد، استمر جيل الطلاب الماليزيين الذين درسوا هناك في لعب أدوار مهمة في كل من المنظمات الإسلامية والحكومة في السبعينيات. ومع ذلك، ونتيجة للزيادة السريعة في أعدادهم، يواجه خريجو الأزهر الآن صعوبات في العثور على وظائف أساسية مثل العمل كمعلم دين في مدرسة ابتدائية]]

[[لعبت المدارس الثانوية الدينية والمؤسسات المحلية للتعليم العالي الإسلامي، مثل كلية إسلام كلانج والأزهر، دورًا مهمًا في تزويد الطلاب المسلمين بفرص بديلة للتعليم العالي. كان للطلاب الماليزيين الذين غادروا وطنهم بحلول الستينيات طرقًا مختلفة يمكنهم من خلالها الوصول إلى الأزهر.

الطريق الأكثر شهرة إلى الأزهر كان عبر كلية إسلام كلانج. كانت هذه المدرسة مخصصة فقط لأفضل الطلاب من المدارس الدينية في ماليزيا.

معظم الطلاب الذين درسوا في الأزهر في الستينيات والسبعينيات حصلوا على وظائف في الجامعات المحلية أو المكاتب الحكومية، أو على الأقل كمعلمين دينيين في المدارس الثانوية الحكومية، ولم يكن من الغريب أن يحصلوا على منح دراسية لمواصلة الدراسات في الجامعات الغربية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة. [[

]] بطول الستينيات، توسعت فرص الطلاب الماليزيين للدراسة في الأزهر تدريجياً، وذلك بفضل الدعم الرسمي مثل الدورات التحضيرية في كلية الإسلام والمنح الدراسية وبيوت الطلاب في القاهرة. وبالإضافة إلى وسائل الدعم الرسمية، قدمت المؤسسات الأجنبية للتعليم الإسلامي في دول مثل إندونيسيا والهند أيضاً سبلاً أخرى يمكن من خلالها الإعداد للدراسة في الأزهر. وكان الطلاب يعودون بشهادات جامعية كانت لا تزال نادرة بالنسبة للمسلمين الماليزيين في الوقت الذي كانت فيه هياكل التعليم الديني والإدارة تتوسع. وقد منحهم الدرجات

العلمية مكانة اجتماعية أعلى وأدوارًا حاسمة في سياسات النهضة الإسلامية والأسلمة في السبعينيات والثمانينيات. [[كان عبد الحميد عثمان (1939-2011) مثالاً لخريج الأزهر الذي لعب دورًا رئيسيًا في سياسة الأسلمة التي اتبعتها حكومة مهاتير. ولد لعائلة فقيرة في ريف قدح وأنهى تعليمه الابتدائي في مدرسة ابتدائية حكومية. لم تسمح له ظروفه بالالتحاق بالمدرسة الثانوية الحكومية، وبالتالي كان خياره الوحيد هو الدراسة في مدرسة دينية في ولاية قدح. ولما أنهى سنته الرابعة في تلك المدرسة، انتقل إلى مدرسة دينية أشهر في بيراك، ثم دخل كلية الإسلام الماليزية التي افتتحت عام 1955، ووصل إلى الأزهر. وحصل على درجة الدكتوراه في عام 1961 ودرس في كلية الشريعة حتى عام 1965. وعند عودته إلى ماليزيا، عُرض عليه أولاً منصب تدريسي في كلية الإسلام ثم في جامعة ماليزيا الوطنية - وقد تم إنشاء هذه الأخيرة في عام 1971 لتكون الجامعة الثانية في ماليزيا التي كان فيها قسم للإسلام. كما تم تعيينه للتدريس في أول كلية للمعلمين الإسلاميين عندما تم افتتاحها عام 1975. وكان ذلك في فترة مكثفة في تأسيس التعليم العالي الإسلامي في ماليزيا. خلال هذه الفترة، بدأ

يستشيريه مهاتير، وزير التعليم آنذاك، في الأمور الدينية، وكانت هذه بداية علاقته الطويلة مع مهاتير الذي شغل منصب رئيس الوزراء من عام 1981 إلى عام 2003. وعُين عبد الحميد رئيسًا للوزراء. وقاد مختلف الإدارات الحكومية المعنية بالدين، مثل إدارة التربية الإسلامية والأخلاقية في وزارة التربية والتعليم، وقسم الشؤون الدينية في مكتب رئيس الوزراء، والذي تم ترقيته فيما بعد إلى إدارة بفضل جهوده.

وقد أتاحت مسيرة عبد الحميد المهنية في المدارس الدينية والأزهر في الستينيات أن يصبح رائدًا في توسيع التعليم والإدارة الإسلامية. [[

]] قدم رزالي نواوي، الذي يصغر عبد الحميد عثمان بثلاث سنوات، مساهمات من نوع مختلف في تطور الحركة الإسلامية في ماليزيا، رغم أنه كان لديه مسار مماثل من المدارس الدينية إلى الأزهر .

ولد عام 1942، في عائلة فلاحية من كيلانتان، تم إرسال رزالي إلى مدرسة الملايو الابتدائية الحكومية. وعلى الرغم من نتائجه الجيدة واهتمامه باللغة الإنجليزية والعلوم، لم يسمح له والده بالذهاب إلى المدرسة الثانوية الإنجليزية لأنه يعتقد أنها تعلم

الأطفال الكفر² وتم إرساله إلى مدرسة دينية ثم واصل دراسته في كلية الإسلام الماليزية. وبعد حصوله على درجة البكالوريوس هناك، تم إرساله إلى الأزهر للحصول على درجة الماجستير في عام 1964. وحصل على منحة دراسية من حكومة كيلانتان، والتي كانت كافية لتمويل جزء من رحلاته اللاحقة..

وعندما حصل على الماجستير من الأزهر مع دبلوم التربية الإضافي من جامعة عين شمس - قرر الانتقال إلى إنجلترا. لقد كانت رغبته منذ فترة طويلة في دراسة اللغة الإنجليزية من أجل "أن يصبح ثرياً"، بسبب مصاعب طفولته الفقيرة. وبفضل ماله المدخر والمنحة الدراسية التي حصل عليها حديثاً والتي منحتها مرة أخرى حكومة كيلانتان، درس اللغة الإنجليزية لمدة عام في لندن، ثم حصل على دورة للحصول على دبلوم في القانون في جامعة لندن. ثم انتقل إلى جامعة برمنغهام للحصول على درجة الماجستير في القانون المقارن، وعاد إلى ماليزيا ليعمل محاضراً في كلية الإسلام بالجامعة الوطنية الماليزية.

² الآباء الصالحون قديماً

وفي إنجلترا اكتشف الحركات الإسلامية العالمية مثل جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية من خلال كتبهم وأنشطتهم. وفي لندن، بدأ في تنظيم مجموعات نقاش صغيرة، تسمى "الأسرة"، وشكّل رابطة للطلاب المسلمين الماليزيين. وقد ساعدته هذه التجربة في تأسيس جمعية الشباب المسلم الماليزي (ABIM)، وأصبح أول رئيس لها في عام 1972. وتحت قيادة أنور إبراهيم خلال السبعينيات، أصبحت ABIM أكبر منظمة وأكثرها نفوذاً في ماليزيا. وانضم أنور إبراهيم إلى حكومة مهاتير في عام 1981، وخدم في مناصب وزارية مختلفة، وفي نهاية المطاف كنائب لرئيس الوزراء، حتى تمت إقالته في عام 1999. وعلى الرغم من أنه لم يخدم قط كموظف حكومي، إلا أن رزالي نواوي كان أحد أقرب زملاء أنور وكان عضواً في العديد من اللجان الحكومية ذات الصلة بسياسات الأسلمة. رزالي نواوي هو أحد الجيل الأول من الطلاب الذين درسوا في الأزهر وفي جامعات الغرب. و سيصبح هذا مساراً وظيفياً نموذجياً للأكاديميين الإسلاميين في الثمانينيات والتسعينيات، مع التوسع السريع للتعليم العالي الإسلامي في ماليزيا.

تظهر هذه الأمثلة أن الأزهر كان بمثابة مكان بديل للتعليم العالي، حيث أتاح للطلاب الماليزيين الفرصة لتحقيق مكانة اجتماعية أعلى.

قبل أوائل الستينيات، كان الأطفال الماليزيون الأثرياء فقط، مثل أفراد العائلة المالكة، هم الذين أتيحت لهم الفرصة للدراسة في الجامعات الأجنبية، لكن وجود الأزهر ونظام الدعم الماليزي أتاح الفرصة للطلاب العاديين [طلاب الملايو] للدراسة في الجامعة أيضا و أصبحت كلية الإسلام مالايا وجهة للطلاب المتفوقين من المدارس الدينية الذين يرغبون في تأمين وصولهم إلى التعليم العالي.

ومع ذلك، لم يكن هذا الباب الوحيد للأزهر، ففي الستينيات كان للطلاب الماليزيين طرقًا أخرى للوصول إلى تلك الجامعة بعد دراستهم في المدارس الدينية. وكان أحد المسارات الرئيسية عبر جنوب آسيا.

نيك عبد العزيز نيك مات، الزعيم الأعلى للحزب الإسلامي الماليزي (1930)، ولد في كيلانتان ودرس في الكتاتيب المحلية قبل أن يواصل دراسته في دار العلوم في ديوبند بالهند من 1952 إلى 1957. ثم انتقل بعد ذلك إلى ماليزيا.

تخصص في الأزهر في اللغة العربية كطالب جامعي وفي
الشريعة الإسلامية في مرحلة الماجستير وعاد إلى وطنه عام
1962 للتدريس في المدارس الدينية وسرعان ما برز كزعيم
سياسي. و أصبح نمط دراسة نيك عزيز في جنوب آسيا قبل الذهاب
إلى الأزهر نموذجًا للطلاب في السبعينيات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى
إعجابهم به [[

]] وكان بدر الأمين باهاروم - أحد قادة حزب عدالة الشعب
الماليزي (كيديلان) - من بين طلاب الأزهر في ذلك الوقت.
ولد عام 1961، وهو ابن إمام مسجد تاواو بولاية صبا (صباح)
كان طالباً متفوقاً في المدرسة الدينية في صبا ، وبالتالي تم
إرساله إلى مدرسة دينية مشهورة في سيلانجور، ومن ثم إلى
كلية الإسلام، حيث حصل على شهادته في عام 1978. وبحسب
قوله، كانت هذه الشهادة أكثر احتراماً من الشهادة الحالية
STAM، لأنها تدل على مستوى من المهارة في القراءة والتحدث
باللغة العربية كان كافياً للدراسة في الأزهر. التحق بكلية
الشريعة عام 1979 مع ثمانية من أصدقائه. تم دعم حياته
الطلابية بمنحة دراسية من مؤسسة صبا تصل قيمتها إلى
10000 رينجيت ماليزي سنويًا. حصل جميع الطلاب من ولاية صبا

على نفس المنحة الدراسية، بينما حصل الطلاب من أماكن أخرى على منح دراسية من ولاياتهم أو الحكومة الفيدرالية. [[
]] ولم يشارك بدر الأمين بنشاط في حركة الشباب الإسلامية الماليزية (ABIM) إلا بعد مواصلة دراسته في بريطانيا. وبعد وقت قصير من عودته إلى ماليزيا، تم تعيينه محاضرًا في الجامعة الإسلامية العالمية المنشأة حديثًا في ماليزيا. ابتعثته الجامعة لمواصلة دراسات الماجستير والدكتوراة في المملكة المتحدة، وعمل أستاذًا مشاركًا في الجامعة الإسلامية العالمية حتى عام 1999 [[

]] وفي الثمانينيات، كان عدد الطلاب الماليزيين في الأزهر بالآلاف. وقد حفزت مجموعة واسعة من العوامل هؤلاء الطلاب على الدراسة في الأزهر، بما في ذلك أن يصبحوا مدرسين للدين، ويتبعوا نموذج القادة الإسلاميين في الحركات الإسلامية أو الحزب الإسلامي، والفضول حول الحياة في بلد أجنبي، وقبل كل شيء، الشهوة للمعرفة الدينية. وفي هذه المرحلة، لم تكن الدورات الإعدادية مثل كلية الإسلام هي التي تصدر الشهادات للأزهر فحسب، بل أيضًا المدارس الدينية المستقلة. ففي عام 1977، على سبيل المثال، أصبحت مدرسة النهضة في ولاية قدح

من أوائل المدارس الدينية المستقلة التي أبرمت اتفاقية مع
جامعة الأزهر للاعتراف بشهادتها [[

■ جهود المملكة العربية في نشر السلفية

[[التأثير العالمي لمراكز التعليم الإسلامي في إيران ومصر : إن
أموال النفط السعودي تغذي الإسلام السلفي في المناطق
الثقافية والجغرافية مثل القرى النائية في وادي سوات في
باكستان والمدن الكبرى المتنامية الأطراف مثل جاكرتا.]]